في الواقع الاقتصادي

(المدى) والمشهد الاقتصادي

■ عباس الغالبي

لاشك أن ردود الأفعال التي تصلنا على طول الخط هي ثمار جهدنا واجتهادنا في الصفحة اليومية أو الملحق الاقتصادي الأسبوعي ، حيث تصلنا إطراءات كثيرة على أداء الصفحة أو الملحق من نخب اقتصادية وسياسية وأخرى إعلامية ، في وقت نرى الأداء لا يلبي طموحنا وأفكارنا التي لم تترجم جميعها إلى واقع عملي ملموس لأسباب شتى لا نريد الخوض فيها حالياً .

ومع ذلك فإننا نرى أن الأداء الاقتصادي في (المدى) وخلال السنتين الماضيتين انتقل من التنظير المكتبي إلى الميدان ، حيث عملنا وبإصرار على تسليط الضوء على القطاعات الاقتصادية كافة ، وان كانت بنسب متباينة ، إلا أننا لم نترك قطاعاً أو محوراً إلا وجرى تناوله في مختلف فنون العمل الصحفي وبطريقة التحليل ووضع البدائل أو الحلول ، لاعلى طريقة العرض التقريري المجرد ، فهذه طريقة نرى ان الصحافة المكتوبة لابد من مغادرتها بضوء التطور التقني والتكنولوجي لوسائل النشر والإعلام والاتصال ، حيث ان المتلقي حالياً أحوج ما يكون الى ضرورة التزود بالمعلومة بشكل مباشر ومختصر .

وبحكم معطيات الواقع لم يكن عملنا مقتصراً على الأداء الصحفي عبر الصفحة اليومية أو الملحق الأسبوعي فقط ، وإنما أمتد إلى فضاءات الطاولات والندوات والمؤتمرات الاقتصادية والتي حفلت بالكثير من الحواريات والبحوث والدراسات التي أفضت الى جملة من المقترحات والحلول وضعت أمام أصحاب القرار الاقتصادي ، حيث انعكس الكثير منها الى جدليات من الحوار البناء بين النخب والخبراء في وسائل الإعلام الأخرى،فضلاً عن المقالات والرؤى التحليلية التي وصلتنا الى الملحق الاقتصادي

وعلى الرغم من الكم الهائل من الصحف والمجلات التي تصدر في العراق ، إلا أننا وخلال فترة وجيزة استطعنا ان نحقق حضوراً لافتاً للنظر في الوسط الصحفي انعكس لدينا ذلك من خلال رغبة الكثير من الكتاب والباحثين والخبراء في الكتابة لدينا،فضلاً عن ردود الأفعال التي تردنا يومياً عبر بريدنا الالكتروني والتي تعبر عن مدى تفاعلها مع الموضوعات والمواد الصحفية المنشورة سواء أكانت في الصفحة اليومية أو الملحق الأسبوعي .

وكنا حريصين في (المدى الاقتصادي) أن ننقل الحقائق كما هي ، في وقت كنا نقف على مسافة واحدة من الجميع كما كانت صفحات الجريدة منبراً حراً للكتاب كافة ، حيث نوهنا الى أن الكثير منهم أبدى رغبة جامحة للكتابة في الملحق الأسبوعي ، حيث يعد هذا الأمر انعكاساً حقيقياً للأداء المهني وطريقة التناول للمعلومة الاقتصادية ، على الرغم من اعتراض المعترضين والذين كنا أيضاً حريصين أشد الحرص على نقل ونشر آرائهم عبر صفحات الجريدة انطلاقاً من قناعتنا بمبدأ الرأي والرأي الآخر .

وكنا عبر السنتين الماضيتين من عمر الملحق الاقتصادي نحاول جاهدين أن نراقب الأداء الحكومي الاقتصادي الذي مازالت الاستراتيجيات غائبة عنه والبرنامج الاقتصادي غير واضح المعالم لايرقى الى مستوى الحاجة الفعلية ، فكنا قريبين من الحدث نتابعه ونحلله ونسعى للإتيان بحلول عبر المتحدثين والمصادر والمحللين .

ومن وحي ذكرى التأسيس الثامنة لـ (المدى) نقول إننا اجتهدنا وقدمنا ، ولكن مازلنا لم نصل مستوى الطموح ، فالأفكار والرؤى إن لم تكن متجددة متطورة محدثة متسقة مع تطورات الحياة لا تجدي نفعاً ولا تحقق مبتغاها ، ونحن نسعى للمزيد وان كان الطريق صعباً .

أكدوا مهنيتها وتغطيتها للقطاعات الاقتصادية كافة

خبراء: (المدى الاقتصادي) ناقشت وعرضت لقضايا كانت مثار اهتمام صناع القرار

أشاد عدد من الخبراء الاقتصاديين بالأداء المهني الذي سارت عليه (المدى الاقتصادي) في متابعتها وتغطيتها للأحداث والقضايا الاقتصادية .

وقالوا في أحاديث لـ (المدى الاقتصادي) إن المتابعة الدقيقة للمشهد الاقتصادي كانت خير عون لأصحاب القرار الاقتصادي في توضيح الرؤى والأفكار والإتيان بحلول مهنية لمختلف المشكلات الاقتصادية .

وقالت الخبيرة الاقتصادية الدكتورة اكرام عبد العزيز: ان ملحق المدى الاقتصادي أكثر شمولية من كونه ملحقا لصحيفة محلية فهو غني بمحتواه من حيث تنوع المعلومة والتفرد بها وهذا الملحق كان سباقا في اطلاع القارئ على كل ماهو جديد في الساحة المحلية على مستوى التوجهات الاقتصادية والإلمام بكل الطروحات التي تهم العراقي بالدرجة الاولى والاكاديميين ثانياً من خلال الطروحات الاقتصادية العلمية الرصينة التي تحاكي البعد الاقتصادي من حيث التنوع بين القطاعات والدعوات الإصلاحية التي أطلقتها المدى الى جانب الاستطلاعات.

□ بغداد/ ليث محمد رضا- صابرين علي

وأضافت عبد العزيز : نلاحظ من خلال متابعاتكم للأحداث الاقتصادية وكل ما يكتب في الملحق الاقتصادي أن الملحق كأرشيف يعد موسوعة شهدها الاقتصاد الوطني خلال الفترة الماضية وهو مرجع في هذا المجال بأمانة كانت مؤشرات وورش العمل اضطلعت بها المدى وطنية وعلمية وامينة وجريئة في كل ما تم طرحه مشيرة الى ان المدى تصدت للكثير من القرارات والمواضيع الحيوية التي لها واقع مؤثر على الساحة الاقتصادية بما فيها استقلالية البنك المركزي وغيرها من الندوات التي طرحت فيها موضوعات اقتصادية رصينة .

وتابعت : و كانت تلك النشاطات الاقتصادية بمثابة واقع حال وتصوير حي لكل المفاصل الحيوية للاقتصاد متبلورة في سلسلة فعاليات تهدف الى إيصالها للجهة صاحبة القرار برأي اقتصادي رصين هذه هي المدى كما عهدناها بلا رتوش ولا قيود.

فيما قال الإعلامي عماد جاسم : أنا من المتابعين للمدى بشكل عام ولدي حرص خاص على متابعة الملفات والصفحة الاقتصادية على وجه الخصوص.

وأضاف جاسم : في احيان كثيرة اختار مواضيعي التلفزيونية من العناوين البارزة لـ (ملحق المدى الاقتصادي) اي أننا كإعلاميين نستثمر مهنية الملحق وتركيزه على المواضيع الحساسة وكثيراً ما نستعين بصحفيي هذا الملحق للمشاركة في برامجنا كونهم مطلعين ومعتدلين ومتوازنين .

ولفت جاسم الى ان الجانب الاقتصادي خطر ومهم في البلد ونحتاج لتلك المهنية لرصد الفوارق الكبيرة بين مردود كبار المسؤولين والفقراء وكذلك هدر المال العام وكان لملحق المدى الفضل الكبير الذي لا ينسى في رصد ملفات الاستثمار واشكاليات قانون الاستثمار وتنبيه المسؤولين على اهمية اجراء التعديلات وفعلاً تم تعديل القانون وهنالك ملاحقة ميدانية مهمة في الجانب الاقتصادي.

وقال جاسم: هنالك ملاحقة ميدانية مهمة في الجانب الاقتصادي نتمنى ان تدوم وتكون حافزا لباقي الصحف لإثارة كل الجوانب الخفية في الملفات الاقتصادية والتخبط الحكومي في إدارة هذا الملف وضعف الأداء في الملفات الاستثماري.

الى ذلك قال مستشار البنك المركزي مظهرمحمد صالح :ان صحيفة (المدى) تعد من الصحف العالمية فهي أسست جذورها بجدارة ودون الانتماء الى طائفة معينة حيث انها تعبر عن الواقع العراقي وحرية في الرأي والنقد البناء.

وأضاف صالح :ان صحيفة (المدى) قامت بمعالجة الأزمات الكثيرة التي مر بها البلد من خلال إصداراتها وقيامها في العديد من الندوات والطاولات الإعلامية الأمر الذي أعطى لها الأهمية في مجال الصحافة والرسوخ حيث انها اصيلة ورصينة وذات مستقبل مزدهر.

وبين صالح ان صحيفة (المدى) لها متابعوها وكتابها الراسخون مؤكدا على ان عمرها يساوي عمر كل العراق فمن خبراتي ودراستي الاكاديمية أرى أنها تستحق هذا التمجيد والنجاح من خلال ماتقدمه من نتاجات مهمة .

وقال صالح إن (المدى) قامت بمعالجة الكثير من القضايا الاقتصادية التي تهم واقع الساحة العراقية بما فيها من حالات مستعصية ومتشعبة فهي قامت بمتابعة كل هذه القضايا حيث اصبح (الملحق الاقتصادي) الصادر عن مؤسسة المدى ذا اهمية لدى صناع القرار لما تضطلع به من معالجات صحفية للملفات الاقتصادية يؤخذ بها مأخذ الجد لأنه تتضمن الحلول لها.

من جانبه قال الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون أن مؤسسة المدى عبرت عن اراء الفكر الحديث من خلال إطلالتها على واقع الساحة العراقية ومن خلال التعبير عن ما يجول في الفكر الاقتصادي .

وأضاف أن الملحق الاقتصادي الذي عد خير منبر للتعبير عن آراء النخب الاقتصادية لمعالجة القضايا الاقتصادية والأمور التي يعاني منها البلد.

وتابع انطون : ان الميزة التي اختصت بها المدى عن غيرها من الصحف هي الجرأة والحداثة والمصداقية في طرح المشاكل واستمرارها في التقدم دون اي انتكاسات تذكر حيث اصبح الملحق الاقتصادي عنواناً يرتقي به الشارع الاقتصادي بشكل خاص بما يحتويه من بحوث محلية وعالمية وأخبار اقتصادية منوعة والنشاطات الأخرى التي يتضمنها في إقامة الندوات والمؤتمرات التي تعقد في المجالات الاقتصادية التي مثلت إشعاعات لأهل الفكر وتوجهاتهم والميزة العامة التي تتميز بها المدى هي الحيادية والصراحة والجرأة في طرح المعلومة الاقتصادية في إصداراتها.

من جانبه قال الخبير الاقتصادي الدكتور ماجد الصوري: تعد جريدة المدى حتى الآن أفضل الصحف التي تطرح في السوق من خلال الدور الكبير في توضيح الحقائق التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وباقي المجالات حيث إنها تقوم بدور رائد في ظل الظروف المعقدة التي يشوبها الفساد المالي والاداري والمعالجات الاقتصادية التي تتنوع في النجاحات المستمرة .

وأضاف ان قيام المدى بطرح شخصيات عديدة يشهد لها التاريخ في العظمة والتأثير على الواقع العراقي الأمر الذي شكل نجاحاً يبدأ من رأسها وباقي الصحفيين العاملين بها.

فيما قال حمزة الجواهري: تحولت جريدة المدى من وسيلة إعلام الى صرح ثقافي متميز يعبر من جهته عن الواقع السياسي والاقتصادي والثقافي والرياضي وهذا الدور الذي تقوم به قلما نجده في باقي الصحف ، مؤكدا ان مؤسسة المدى تحتل دوراً ريادياً مهماً في العراق أفضل من باقي المؤسسات الإعلامية التابعة للدولة.

فيما قال الخبير الاقتصادي ثامر الهيمص كانت المدى رائدة في ما يتعلق بمطالب الجماهير في ساحة التحرير التي ناشد بها العراقيون ،حيث انها نشرت الفكر العلماني التقدمي بثقافة عالية بعيدة عن الفكر الطائفي والانتماءات السياسية .

وأضاف الهيمص :ان المدى احتضنت الكثير من الكتاب والاكاديميين من خلال الملحق الاقتصادي الذي يعد بمثابة أداة للمعالجة للكثير من القضايا التي تهم الواقع الاقتصادي حيث أضاف اليها الكثير من خلال ما يرفده من قضايا مهمة .

وتابع الهيمص أن (المدى) احتوت على الكثير من كتاب الأعمدة ذوي الخبرة والمهنية العالية الذين أضافوا الكثير من النجاحات في الكثير من الاتجاهات التي طرحت .

وبين الهيمص ان معالجات المدى لقضايا تخص النواحي الزراعية والسكن والبطاقة التموينية والنفط والغاز وكل ما يتعلق بالواقع العراقي قام بوضع المعالجات الكثيرة لها من خلال الطرح المتميز لها وبيان الأسباب والأمور المتعلقة بها .

فيما بين الخبير الاقتصادي علي الفكيكي :كانت المدى خلال هذا العام والأعوام السابقة مسايرة للأحداث التي واكبت التطورات في العراق الاقتصادي والسياسي والثقافي والرياضي .

وأضاف الفكيكي ان المدى تبنت الكثير من القضايا المهمة التي تخص البلد ووضعت المعالجة لها والتي كانت ذات مساس كبير ومباشر في حياة الفرد حيث انها تصدت لها بجدارة واهتمت بنقل الرأي والرأي الآخر ولعبت دور السلطة الرابعة بارتقاء وتقدم وحيادية وعم الانحياز الى جهة معينة .

وكانت منشورات المدى الاقتصادية والسياسية منها رافداً مهما من روافد المعلومات المهمة في البلد وسدت فراغاً كبيراً عجزت عنه الصحف الأخرى.

الى ذلك قال الباحث الاقتصادي حسين النجم: الملحق الاقتصادي هو الملحق الوحيد الذي بدأ يغطي في ملفاته العديد من الموضوعات الاقتصادية المهمة والسياسات النقدية والمصرفية ناهيك عن القطاع الصناعي والزراعي وإشكالية دخول البضائع التي تدخل الى العراق.

وأضاف النجم : الظريف ان أوراقكم سهلة الحمل والتصفح مما يعني ان الإخراج الفني اخذ سمة العصر في تلبية رغبات كل القراء وما نتمناه للمدى في عيدها ان تتطور أكثر في جميع ملاحقها سيما الاقتصادي.

وتابع النجم ان الندوات والطاولات الاقتصادية كانت تتمتع بالنجاح على أساس أنها أخذت آراء العديد من الخبراء والباحثين والأكاديميين فكانت المدى ذات الرأي السديد في معالجة ما يعاني منه الاقتصاد الوطني وعلى الأخص فيما يتعلق بملفات الطاقة وتبعية المصارف الخاصة.

(صاعد... نازل)

■ متابعة / صابرين علي

شهدت أسعار المواد الغذائية والسلع المحلية والمستوردة المعروضة في الأسواق المحلية ولليوم الثالث على التوالي ارتفاعاً تدريجياً ، وإن كان طفيفاً في بعض المفردات والسلع .

وذكر عدد من التجار العراقيون والموظفون الحكوميون وقادمون من المنافذ البرية والبحرية لازالت شبه متوقفة بسبب إجراءات السيطرة النوعية وغيرها من الإجراءات الحكومية المستحدثة، وسط محاولات لتأجيل تطبيق القرار إلى نهاية العام الحالي.

وبحسب قادمين ذكروا لـ (المدى الاقتصادي) ان المنافذ البرية والبحرية في محافظة البصرة تشهد عزوفا واضحا عن العمل من قبل التجار، الأمر الذي انتهى بركود المنافذ الحدودية وتوقفها عن العمل تقريبا".

وأوضحوا أن "إجراءات السيطرة النوعية المشددة جعلت الكثير من التجار يمتنعون عن إدخال بضائعهم عبر منافذ جنوب العراق ولاسيما الموانئ البحرية التي كانت تمثل أهم مرتكز لدخول البضائع إلى العراق".

وقال الخبير عبد الحميد الحلي لـ (المدى الاقتصادي) ان "الكثير من التجار العراقيين بدؤوا بإدخال بضائعهم عبر منافذ إقليم كردستان، الأمر الذي سينعكس سلبا على حركة المنافذ البرية والموانئ البحرية في محافظة البصرة".

وأوضحت تقارير ميدانية ان سعر الكيس الواحد من مادة الرز زنة (٥٠ كغم) بلغ (٣٦٢٥٠) دينارا وارتفع سعر الكيس الواحد من مادة العدس زنة (٥٠) كغم من(٥٣،٥٠٠)دينار إلى (٥٥٢٥٠) دينارا.. ومادة الحمص سعر الكيس الواحد زنة(٥٠كغم) إلى (٦٢،٧٥٠) دينارا، وكذلك مادة الفاصوليا اليابسة سعر الكيس زنة (٥٠ كغم) إلى (٦٥،٧٥٠) دينارا ، فيما ارتفع سعر الكيس الواحد من مادة اللوبياء زنة (٥٠كغم) من (٤٠،٥٠٠) دينار إلى (٤٠،٧٥٠) دينارا، فيما ارتفع سعر كارتون الزيت المستورد سعة (٢٠لترا من (٣٧،٢٥٠) دينارا إلى (٣٨،٠٠٠) دينار ومادة معجون الطماطم للكارتون الواحد سعة (١٢ علبة) من (٢٣،٧٥٠) دينارا إلى (٢٤،٥٠٠) دينار والكارتون الواحد سعة (١٢ طبقة) من مادة البيض المستورد إلى (٥٦،٥٠٠) دينار.

وأضاف كما ارتفع سعر الكيلو غرام الواحد من اللحوم المحلية (البقر والغنم) من (١٤،٧٥٠) دينارا إلى (١٥،٢٥٠) دينارا فيما ارتفع سعر صندوق الدجاج المستورد سعة (١٠ دجاجات) إلى (٢٤،٥٠٠) دينار،مبينا ان سعر كيلو لحم غنم طازج / محلي في بغداد بلغ (١٥،٥٠٠) دينار وسعر الموصل١٤٢٥٠ وسعر البصرة١٤،٧٥٠ لحم بقر طازج (بدون عظم) / محلي كيلو سعر بغداد١٥٢٥٠ سعر الموصل١٣٧٥٠ سعر البصرة ١٤٢٥٠ دجاج مجمد / محلي كيلو و الموصل٤٧٥٠ سعر البصرة ٤٤٣٨"، إما بالنسبة لمادة السكر فقد ارتفع سعر الكيس زنة (٥٠كغم) الى (٧٥،٠٠٠) دينار .فيما بلغ سعر مواد الحبوب ومنتجاتها كالأتي : طحين إماراتي / ١ كغم / ١٤٥٠دينارا رز إماراتي / ١ كغم / ١٢٠٠ دينار، كيس زنة ٥٠ كغم (٥٠٠، ٢٧) دينار، الجريش الناعم والخشن والحبية / ١ كغم / ١٥،٠٠٠ دينار .

فيما بلغ سعر كيس حليب مجفف تجاري المدهش كامل الدسم / سلطنة عمان فئة ٤٠٠غرام في بغداد ٣٠٠٠وسعر الموصل٢٦٢٥ . وبيض أحمر حجم كبير طبقة ٣٠بيضة سعر بغداد ٤٢٥٠ سعر الموصل٥٠٠٠زيت نباتي تجاري زير / تركي قنينة بلاستك ١لترسعر بغداد ٢٢٥٠ سعر الموصل٢٣٧٥ سعر البصرة ٢٠٠٠ .